



السيد وزير الدولة  
 والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون  
 والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يأتي إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، في ظل سياق وطني ودولي استثنائي فرضه انتشار فيروس كورونا، وما خلفه من آثار صحية وخيمة، وانعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على مستوى العالم بأسره.

فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي انكماشاً أكثر حدة قياساً بالأزمة المالية لسنة 2008، وبالأخص لدى اقتصاديات شركائنا الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي، كما تم تسجيل معدلات قياسية على مستوى البطالة، وتراجعت التجارة العالمية بشكل كبير.

ولم تكن بلادنا بمنأى عن هذه الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة. فزيادة على الأثر الناتج عن الجفاف الذي عرفته هذه السنة الفلاحية، من المنتظر أن يسجل الاقتصاد المغربي انكماشاً لأول مرة منذ أواخر التسعينيات نتيجة تأثر مجموعة من القطاعات وخاصة منها المصدرة. كما ستأثر التوازنات الماكرو-اقتصادية بشكل كبير لاسيما مع ارتفاع عجز الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداء.

ولمواجهة هذه الأزمة، اتخذت بلادنا، بفضل تبصر وحكمة جلالة الملك نصره الله، قرارات استباقية وسريعة، مكنت من التحكم في الوضع الصحي، ومن دعم صمود المقاولة الوطنية. وتحقق في هذا الإطار، تجهيز المستشفيات المدنية والعسكرية بالمعدات والتجهيزات الطبية الضرورية، وتقديم مساعدات مالية استثنائية لحوالي 70% من الأسر المغربية بغلاف مالي بلغ حوالي 22,4 مليار درهم. هذا فضلاً عن تخفيف تحملات المقاولات، وبالأخص الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، مع تيسير ولوجها للتمويل عن طريق ضمان ما يناهز 17,5 مليار درهم من القروض لأكثر من 48 ألف مؤسسة.



مقاولة. وبفضل هذه التدابير والقرارات الشجاعة لجلالة الملك حفظه الله، تمكنت بلادنا من التخفيف من آثار هذه الأزمة على الوضعية الاجتماعية لملايين الأسر المغربية، والتقليل من حدة انكماش الاقتصاد الوطني.

وقد أكد جلالته الملك حفظه الله في خطاب العرش لهذه السنة على أنه "إذا كانت هذه الأزمة قد أكدت صلابة الروابط الاجتماعية وروح التضامن بين المغاربة، فإنها كشفت أيضا عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي.

ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل؛ وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية.

لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة، ومختلف الفاعلين، للتركيز على التحديات والأسبقيات، التي تفرضها المرحلة".

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة معبأة بكل مكوناتها للتعاون مع كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، بنفس التجند الجماعي وبنفس الإرادة وروح التضامن، وذلك من أجل رفع تحديات هذه المرحلة، والتركيز على تفعيل الأولويات التي حددها جلالته الملك حفظه الله في خطاب العرش، والتي تعتبر بمثابة خارطة طريق لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ومدمج.

## 1. أولويات مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021

تفعيلا لتوجيهات جلالته الملك حفظه الله، سيكون مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 منطلقا لتفعيل الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى التي أعلنها جلالته في خطاب العرش، وذلك من خلال الاستناد إلى الأولويات الثلاث التالية:

1. تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني؛
2. الشروع في تعميم التغطية الاجتماعية؛
3. التأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تديرها.



## أولاً: تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني

من المؤكد أن الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا أدت إلى تضرر مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، ولا تزال بعض القطاعات تعاني إلى حدود الآن في ظل استمرار هذه الجائحة وعدم وضوح الرؤية بخصوص نهايتها.

في إطار التفكير الاستشراقي والعمل الاستباقي الذي انتهجته بلادنا منذ بداية الأزمة، بفضل القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، اتخذت الحكومة، بتعاون مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين ما يلزم من تدابير لدعم الاستئناف التدريجي لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي توقفت جزئياً أو كلياً خلال فترة الحجر الصحي، مع توفير مواكبة خاصة للقطاعات التي ما تزال تواجهها صعوبات. هذا، إلى جانب العمل على تنزيل الآليات الملائمة والمتجددة التي ستمكن من وضع الاقتصاد الوطني في مسار النمو القوي والمستدام، في عالم ما بعد أزمة كوفيد-19.

ويندرج في هذا الإطار، العمل على تفعيل التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، بإطلاق وتنزيل خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي، تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل، مع استمرار اليقظة اللازمة واتخاذ التدابير الاحترازية الضرورية وفق تطور الوضعية الوبائية.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تسخير كل الإمكانيات من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية، من أجل توطيد المجهود المالي الاستثنائي الذي أعلن عنه جلالته الملك حفظه الله في خطاب العرش، عبر ضخ ما لا يقل عن 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، لمواكبة المقاولات، وخاصة الصغرى والمتوسطة.

وسيكون في مقدمة الأهداف المتوخى تحقيقها من هذا المجهود المالي الموجه للمقاولات، الحفاظ على مناصب الشغل، وتسوية وضعية الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على توفير ظروف تحقيق هذه الأهداف من خلال الحرص بالتعاون مع كل الفاعلين على بذل المجهودات اللازمة للوفاء بالتزامات كل طرف في إطار تعاقد وطني بناء، يكون في مستوى تحديات المرحلة وانتظارات المغاربة، تفعيلاً للتعليمات الملكية السامية.

وهكذا، سيتم العمل على التنزيل السريع لكل الآليات الكفيلة بضمان النجاعة الضرورية لتدخلات صندوق الاستثمار الاستراتيجي الذي ستتكب الحكومة على تفعيله في أقرب الآجال. وسيتم في هذا الإطار، اللجوء إلى آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعات الإنتاجية، في مجالات الصناعة الموجهة للتصدير، والفلاحة، التجهيز والبناء رئيس



والسكن، والسياحة، ومشاريع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة للتنمية البشرية كالتعليم، والصحة، والماء، والرقمنة، والاقتصاد الأخضر. هذا بالإضافة إلى مواكبة مشاريع التحويل الصناعي في القطاعات ذات الإمكانيات القوية لتعويض المنتجات المستوردة. مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأثر على التشغيل، كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الأفضلية الوطنية.

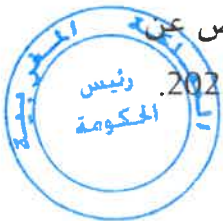
ووفق نفس المقاربة المبنية على إعطاء الأولوية لإحداث فرص الشغل ودعم المقاولات الوطنية والمنتوج المحلي، ستواصل الحكومة دعم الاستثمار العمومي لمواكبة مختلف الاستراتيجيات القطاعية والأوراش التي توجد في طور الإنجاز، مع العمل على تقييم أداء الاستراتيجيات التي بلغت مداها، وذلك بهدف توطيد المكتسبات المحققة، واستثمار أفضل للدروس المستخلصة لإعداد وإطلاق جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى تقوم على التكامل والانسجام، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش للسنة الماضية. كما ستعمل الحكومة على تفعيل الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي عبر مواصلة تفعيل الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، ومواصلة تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من القيام بدورها في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي وإحداث فرص الشغل.

ومن جهة أخرى، ستؤتي الحكومة اهتماما خاصا لتسريع تنزيل القانون القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة تحمل تسمية " الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات"، وذلك بهدف تعزيز الاستدامة المالية لنظام الضمان، وتوسيع مهام هذه الشركة بهدف تقديم المواكبة اللازمة فيما يتعلق بالولوج للتمويل بالنسبة للمقاولات الخاصة ولاسيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات العمومية.

ولتمكين الشباب من الولوج لمصادر التمويل الكفيلة بتلبية حاجياتهم وتطلعاتهم في مجال إحداث وتطوير المقاولات، سيتم العمل على إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، الذي يحظى بالعناية الملكية السامية، وذلك في إطار التعاون مع مختلف الشركاء.

### ثانيا: الشروع في تنزيل التغطية الاجتماعية الشاملة

وبهذا الخصوص، ستحرص الحكومة على التنازل السريع لورش تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، الذي أعلن عنه جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، والذي سيمكن من تعميم التغطية الصحية الإلزامية والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل. وسيتم ذلك بشكل تدريجي خلال الخمس سنوات القادمة، انطلاقا من سنة 2021.



ومن هذا المنطلق، وتفعيلاً للتعليمات الملكية السامية، سيتم العمل على فتح حوار مع المهنيين المعنيين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل، بما يحقق التعميم الفعلي للتغطية الاجتماعية. وستحرص الحكومة بمعية كل الشركاء على أن يكون هذا الحوار بناءً، ومغلباً للمصلحة العليا للوطن، من أجل تحقيق الغايات النبيلة المرجوة من هذا المشروع، من خلال مواصلة تعميم التأمين الإجباري عن المرض للفئات غير المشمولة به، مع ضمان حسن تدبيره وديمومة تمويله.

ومن أجل إنجاح هذا الإصلاح العميق، لابد من اتخاذ التدابير القبلية والمؤاكلة، والتي تتعلق، على الخصوص، بملاءمة الإطار القانوني المنظم للتغطية الصحية الإجبارية، ووضع إطار قانوني لتوسيع الاستفادة من التعويضات العائلية بالنسبة لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً. هذا، إلى جانب إعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية ومراكز الرعاية الأولية وتنظيم مسار العلاجات، وإصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حالياً، وتطوير حكومتها، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. كما ينبغي العمل على بلورة آليات تمويل هذا الورش الحيوي، خاصة من خلال تفعيل الإصلاح الجبائي في شقه المتعلق بإقرار مساهمة مهنية موحدة.

وإلى جانب هذا المشروع الكبير المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، وبالنظر للدروس المستخلصة من الجائحة، فإن الحكومة ستستمر في إيلاء الأولوية اللازمة لإصلاح منظومتي الصحة والتعليم، اللتين تحظيان برعاية ملكية سامية.

وفي هذا الإطار ستبذل الحكومة جهودها لتعزيز وتقوية المنظومة الصحية الوطنية ببلادنا، من خلال توسيع العرض الصحي وتجويده، وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية، بشكل متكافئ، مع الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بهذا القطاع، مع إرساء أساليب جديدة من أجل تعبئة موارد بشرية ومالية إضافية، باستخدام أنواع مختلفة من آليات التمويل المبتكر وتنويع مصادرها، مع تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق في مجال الخدمات الصحية ومأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيلاء عناية خاصة بحكامة المنظومة الصحية.

كما ستتم مواصلة التنزيل الفعلي لمضامين القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عبر مواصلة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة، وتطوير العرض المدرسي والجامعي، وكذا تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني، وتشجيع البحث العلمي.



وبموازاة ذلك، سيتم العمل على تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين من خلال تحديث أساليب التدريس، واعتماد معايير جديدة للجودة مبنية على الكفاءة، مع إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي. هذا بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية ومواصلة الجهود المتعلقة بالتكوين الأساسي للأساتذة، وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص. وتهدف كل هذه الجهود إلى الرفع من جودة التكوين وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل، وخاصة بالنسبة للشباب، بما يمكن من تأهيلهم وتعزيز قابليتهم للاندماج في الحياة العملية.

كما سيتم العمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير لمواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتدارك الخصائص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

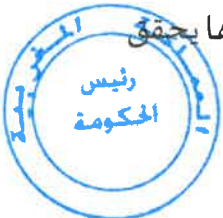
### ثالثاً: التأسيس لمثالية الدولة وعقلنة تديرها

إن المشروع التاريخي المتمثل في تعميم التغطية الاجتماعية، وكذا الجهود الاستثمارية الضخم المخصص لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين مناصب الشغل، لا بد أن يوازيهما مجهود لا يقل أهمية وفاعلية، يتعلق بتسريع إصلاح الإدارة والتدبير العمومي.

ومن هذا المنطلق، وتفعيلاً للتوجهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، ستعمل الحكومة على الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية. وسيتم في هذا الإطار، إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح الهيكلي العميق، أدعوكم إلى التسريع باتخاذ ما يلزم، في إطار التشاور بين مختلف القطاعات التي تسهرون على تديرها وبالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، من أجل:

- الرفع من نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية، وتركيز أنشطتها على المهام الرئيسية التي أحدثت من أجلها، وتحسين حكومتها، وعقلنة تديرها، من أجل الرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وربط تخصيص اعتمادات الدعم الموجه لها بنجاعة الأداء؛
- اقتراح حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية أو بعض فروعها، التي لم يعد وجودها يحقق الغايات المرجوة؛



• اقتراح إنشاء أقطاب كبرى عبر تجميع عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تنشط في قطاعات متداخلة أو متقاربة، وذلك قصد الرفع من المردودية وضمان النجاعة في استغلال الموارد وعقلنة النفقات.

ووفق نفس التوجه الذي يرمي الى إضفاء الفعالية على عمل الدولة ومؤسساتها، أهيب بكم للعمل على عقلنة مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لكم والحسابات الخصوصية للخرينة التي تتولون تدبيرها، بما يحسن حكامتها ويرفع نجاعتها. كما ينبغي في هذا الصدد تقديم مقترحات لحذف بعضها أو تجميع البعض الآخر، وفق تصور يكرس مبدأ وحدة ميزانية الدولة، ويضفي مزيدا من الفعالية على تدبير مختلف السياسات والأوراش.

وما من شك في أن هذه الإصلاحات ستمكن من توفير هوامش مالية يجدر توجيهها لمجالات ذات نفع اقتصادي واجتماعي أكبر.

ومن جهة أخرى، فالإدارة مطالبة بمواكبة دينامية الإصلاحات بما يكفي من السرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، وهي مدعوة وفق هذا المنظور إلى إحداث قطيعة حقيقية مع الصورة النمطية التي تجعل منها عائقا أمام التطور والتحديث. وينبغي في هذا الإطار العمل على تسريع ورش رقمنة الإدارة، مع ما يرافق ذلك من تبسيط للمساطر، وتكريس للشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

كما يتوجب العمل على التأسيس لأفضلية تقديم الخدمات عن بعد، وفي كل المجالات الممكنة، بما فيها الإدماج المالي، وذلك لإعطاء مضمون جديد وأكثر فعالية لسياسة القرب.

كما ينبغي تكثيف الجهود لتسريع تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري لتعزيز النجاعة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وتعزيز آليات المواكبة لتزليل الجهوية، وتمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها.

وإلى جانب ذلك، ينبغي مواصلة تنزيل الإصلاحات المتعلقة أساسا بتقوية استقلالية السلطة القضائية، وتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الرشوة، وإصلاح التقاعد.

## II. التوقعات الاقتصادية لسنة 2021

بالاستناد إلى الأولويات التي سبق تفصيلها ومعطيات الظرفية الوطنية والدولية في ارتباطها بتطورات الأزمة المتعلقة بجائحة كورونا وتداعياتها، وأخذا بعين الاعتبار لفرضيات سعر غاز البوتان



بمعدل 350 دولار للطن، ومحصول زراعي متوسط في حدود 70 مليون قنطار، يروم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 تحقيق نمو للاقتصاد الوطني في حدود +5,4% مقابل -5% سنة 2020.

### iii. التوجهات التي ينبغي التقيد بها في إعداد المقترحات برسم ميزانية 2021

انطلاقا مما سبق، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الرهانات في تحديد التوازن المالي لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021. وترتبط هذه الرهانات:

- من جهة، بتعبئة الموارد الضرورية لتفعيل المشاريع الإصلاحية والتنموية الكبرى التي أعلن عنها جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، والتي تهم الإنعاش الاقتصادي، والتغطية الاجتماعية الشاملة، وإصلاح القطاع العام؛
- ومن جهة أخرى، بالوفاء بالتزامات ميزانية الدولة لاستكمال تنفيذ البرنامج الحكومي، وتسريع تنزيل الأوراش الإصلاحية التي تحظى برعاية ملكية سامية والمتعلقة أساسا بالصحة، والتعليم، والتكوين المهني، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومنظومة العدالة، والطاقات المتجددة، والاستراتيجيات التنموية الكبرى ولا سيما في مجالات الماء والفلاحة والصناعة؛
- إضافة إلى رصد الاعتمادات الضرورية لتنفيذ مقتضيات الحوار الاجتماعي، وتنزيل الجهوية، ومواصلة دعم المواد الأساسية، وتنزيل البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالمجال القروي.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل التراجع المتوقع لموارد الميزانية العامة للدولة، كانعكاس مباشر لتأثيرات الأزمة على الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين عليكم التقيد بإعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، وفقا للأولويات والرهانات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجهات التالية:

- فيما يتعلق بنفقات الموظفين:
  - حصر الطلبات في الاحتياجات الدنيا الكفيلة بضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على استغلال الإمكانيات المتعلقة بإعادة انتشار المناصب المالية لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي والقطاعي .
- بخصوص نفقات التسيير، ينبغي الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:
  - تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية، وعقلنة استعمال النفقات المتعلقة بالاتصالات؛





- تقليص نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات؛
- الامتناع عن برمجة النفقات الخاصة باقتناء وكراء السيارات، وكراء وتجهيز المقرات الإدارية وتأثيثها، أو تقليص هاته النفقات وربطها بضرورة المصلحة؛
- تقليص نفقات الدراسات، مع اللجوء إلى استغلال الخبرات والأطر التي تتوفر عليها الإدارة؛
- حصر إعانات التسيير لفائدة المؤسسات العمومية في تغطية النفقات الضرورية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأطر والمستخدمين، وربط تحويل هاته الإعانات بمدى توفر هذه المؤسسات على موارد خاصة بها وكافية في خزينتها.

■ فيما يرتبط بنفقات الاستثمار، يتعين التقيد بما يلي:

- إعطاء الأولوية لتوطيد الالتزامات الخاصة بالمشاريع في طور الإنجاز، وخاصة المشاريع موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام جلاله الملك حفظه الله، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة؛
- اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة من خلال تفعيل الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار وجب التأكيد على أن تحديد اعتمادات الاستثمار سيكون رهينا بمدى التزام القطاع أو المؤسسة المعنية بتفعيل هذه الآلية الجديدة للتمويل؛
- الامتناع عن برمجة أي مشروع جديد ما لم تتم التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- تقليص إعانات الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية، وتوجيهها بالأولوية لتوطيد الالتزامات الخاصة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، وربط تحويل هاته الإعانات بمدى توفر هذه المؤسسات على موارد خاصة بها وكافية في خزينتها.

هذا وينبغي التأكيد، على أن هذه التوجهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بمراقفة الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو إعانات الدولة.

كما يتوجب مواصلة حث المؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة أو من موارد مرصدة، على إعداد ميزانياتها وفق تبويب ميزانياتي يحدد بشكل واضح البرامج والمشاريع المستفيدة من الاعتمادات المفتوحة، موازاة مع مسك محاسبة ميزانياتية لمواردها ونفقاتها، ومحاسبة عامة



لمجموع عملياتها، وذلك في إطار تعميم مبادئ الشفافية والنجاعة التي نص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية بالنسبة للمؤسسات العمومية المستفيدة من إعانة الدولة.

انطلاقاً من التوجهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسساتكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 31 غشت 2020 على أقصى تقدير؛ على أن يتم تحديد موعد لاحق لتقديم المقترحات بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية وفروعها، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، التي سيتم حذفها أو تجميعها.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

وأهيب بقطاعكم أو مؤسساتكم إلى العمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في أقرب الأجل بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرافقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

وفي الأخير، أود أن ألفت انتباهكم إلى ضرورة التقيد بالأولويات والتوجهات والأجل المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 وتقديمه للبرلمان داخل الأجل الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة  
سعد الدين العثماني